



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأزمات المحتملة في العلاقات الثنائية المستقبلية بين إيران والعراق

حميد رضا إبراهيمي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الأزمات المحتملة في العلاقات الثنائية المستقبلية بين إيران والعراق

حميد رضا إبراهيمي *

المقدمة

من المعروف عن الحدود العراقية الإيرانية المشتركة بأنها واسعة وملينة بالمخاطر، فيما طوت حقبات تاريخية مختلفة مليئة بالنزاعات والتشنجات، ولكن اليوم آن الأوان لتصفير النقط الخلافية، وتضييق دائرة التوتر، وتشخيص كل ما من شأنه أن يعكّر صفو الأجواء بين البلدين؛ لبناء علاقات رصينة، فبعض العوامل المنتجة للتوتر هي عوامل جيوسياسية وتاريخية، وبعضها الآخر ذات علاقة بالأزمات الحديثة، أو المستحدثة، إذ يجب تشخيص وحلحلة كل منها تبعاً وفق أهميته ونسبة خطورته، ومن النقط القابلة للاهتمام هي: دخول العنصر الشعبي في التأثير على بوصلة العلاقات الثنائية، فنظراً للحكم الديكتاتوري للنظام العراقي سابقاً، لم يكن العامل الشعبي لاعباً أساسياً بنوع العلاقة بين البلدين، أي: كان عاجزاً عن أيسر مقومات التأثير، إلا أنه تحوّل اليوم إلى أحد العوامل التي يُعتدُّ بها، وأخذها بعين الاعتبار بصورة واضحة.

النقطة الأولى من الخلافات بين البلدين: هي الاختلافات الجيوسياسية، وهي عميقة بحيث لا تتغيّر بتغير الحكومات والأنظمة، لذا هي -دائماً- بحاجة إلى حلول ناجعة، ومن جملتها ملف الحدود البحرية المشتركة، وملف الحصص المائية المشتركة بينهما.

النقطة الثانية: وهي من المشاكل التي من شأنها أن تسهم في التأثير على استقرار أنظمة كلا الحكومتين سلباً وإيجاباً، فعلى سبيل المثال دعم العرب في إيران، وفي المقابل التدخل الإيراني في شؤون شيعة العراق، وهناك نقط خلافية أخرى مرتبطة بثقافة الشعبين، إذ باستطاعة الحكومات تخفيفها أو تعميمها، ولكنّها -أساساً- مرتبطة ذاتياً بالأعراف والتقاليد والتاريخ لكلا الشعبين، ومن جملتها التصرفات السائدة لسياح كلا البلدين، وهناك أمور أخرى قد تحصل تخص كلا البلدين شعباً وحكومة، وذلك في الوقت الذي يمر به الجانبان بمرحلة علاقات إيجابية مستقرة، في الوقت

* صحفي مختص في شؤون العالم العربي والشرق الاوسط.

الذي ينظر فيه أحد الشعبين إلى حكومة الشعب الآخر نظرة سالبة كما حصل مثلاً في تظاهرات تشرين.

في هذا البحث تُدرس وتُبحث بعض الأزمات الرئيسة بين البلدين بالنظر لنوع الخطر ونسبة خطورته وفقاً للتسلسل المذكور أعلاه.

شرح الموضوع:

أزمة المياه

وتُعدُّ هذه الأزمة الجيوسياسية أزلية، أي: إنَّها لا تنتهي بتعاقب الحكومات والأنظمة؛ لأنَّها متجددة، ومرتبطة بذات العلاقة بين البلدين، وتدخل أزمة المياه أولاً في كيفية الاستفادة من المياه المجاورة، وثانياً ترسيم الحدود المائية، فالأول مرتبط بالظرف الحالي المعاصر، والثاني مرتبط بتاريخ قديم وأزلي، وفيما يتعلق بترسيم الحدود المائية، إذ يجب الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ أهمية شط العرب إلى جانب (خور عبدالله) حيائية للعراق، وهو المتنفس الوحيد الذي يطلُّ عليه نحو المياه الحرة، والتجارة العالمية، فقضية شط العرب قضية معقدة لكلا الطرفين، إذ تسببت بخلافات وخسائر كبيرة على مر الأنظمة، فضلاً عن أنَّ الأتجار الموسمية وشحة المياه مؤخراً، وتحكُّم إيران بمجاربها لصالح أراضيها، جعلت من العراق عاجزاً عن استخدام الكميات المائية الكافية، والجدير بالذكر أنَّ مسألة المشاكل البيئية تربط البلدين ببعضهما كسلسلة مترابطة؛ لأنَّ شحة المياه في العراق، وتضييق الخناق المائي عليه من شأنه أن يفاقم أزمة الغبار والتلوث البيئي الذي ينعكس سلباً على إيران، وخصوصاً في مناطق حدوده الغربية والجنوبية، وهذه المصالح المشتركة تنطبق نفسها على موضوع حدود شط العرب، فكما يعدُّ العراق نفسه محوَّلاً باستخدام مياه شط العرب من أجل زيادة مستوى التجارة، ترى إيران لنفسها الأحقية بالحفاظ على وحدة أرضها وسلامتها، وقد تركزت جهود البلدين في العقود الأخيرة على مقدار الملكية لهذا الممر المائي، في حين يجهل الطرفان الغرض من ملكية القناة المائية، وكيفية تقسيم مياهها، والاستفادة منها بعيداً عن حدوث أي نزاع حدودي، فقد كان الهدف الرئيس لحلِّ النزاع هو السيطرة على الممر المائي (شط العرب) فحسب، ولم يلتفت إلى إمكانية إيجاد طريق آخر لتأمين مصالح كلا الجانبين بعيداً عن المواقف المتشنجة، إذ يجب على الطرفين القبول بأعلى درجات الالتزام القانوني، بما يجنب البلدين صفو الأجواء، وتحقيق المصالح المشتركة.

1. https://jhgr.ut.ac.ir/article_77223_f71a4943f12475b5d5e6218d3df692ef.pdf

في بداية الأمر يجب على كلا الطرفين النظر إلى هدف الطرف المقابل؛ متجاهلاً المصالح الشخصية البحتة، فيجب على إيران أن تفهم أو تدرك الحاجة الجيوسياسية والاقتصادية الملحة للعراق عبر شط العرب؛ لأنَّ حاجة العراق إلى القناة المائية والاتصال بالتجارة العالمية أمر حيائي، وغير قابل للإنكار، ومن الناحية الأخرى فإنَّ انتعاش العراق وحركته التصاعديّة في ظلّ ازدياد أسعار النفط والقضاء على (داعش)، والعلاقات الواسعة الإقليمية، جعلته في حقبة جديدة تختلف كلياً عن حقبة العقد الأول ما بعد سقوط نظام البعث، كما أنَّ الأداء السياسي الإيراني في العراق -بغض النظر عن مدى صحته- إلاَّ أنَّه لم يلقَ استحساناً من النخبة في العراق، وهذه المواجهة ليست أمنية أو عسكرية بحتة، بل يمكن أن تدخل في المجال الاقتصادي والعلاقات الإقليمية، خصوصاً في وقت يجد فيه العراق خيارات كثيرة لاختيار شركاء إقليميين، بما في ذلك تركيا. ومن ناحية أخرى يجب على العراق أن يدرك أنَّ حصول إيران على مساحات كبيرة من المياه الحرة في الموانئ الشمالية للخليج لا يعني التسامح، أو الإهمال لحقوقها في قناة شط العرب، وهذا لا علاقة له بالنظام الحاكم في طهران، أو ضعفه أو اقتداره اقتصادياً، بل كلُّ ما في الأمر أنَّ إيران لن تتنازل عن حقوقها في شط العرب مطلقاً، إذ يجب الحصول على الفائدة القصوى مع الحفاظ على الوضع القانوني، والذي يُعدُّ أهم من السيطرة والملكية، بمعنى أنَّ الاتفاق أهم من الحصول على أراضٍ إضافية بواسطة الحروب والاقتتال، فعلى سبيل المثال غاية العراق هي الحصول على شط العرب من أجل الوصول إلى المياه الحرة، وضمن ارتباطه بالتجارة العالمية، وبهذا يستطيع النهوض بدور إستراتيجي في منطقة الخليج، فكيف له الحصول على قدر أكبر من هذه المكاسب؟ قي المقابل، ما الذي تسعى له إيران من اتفاقية الجزائر؟ فإذا كانت أهم أهداف العراق هي الوصول إلى التجارة الحرة بشط العرب، فإنَّ أهم أهداف إيران هي توفير الأمن الإستراتيجي لمقاطعة خوزستان، وإعادة البناء والازدهار الاقتصادي ورفض أنقاض الحرب²، لذا من الممكن رسم خارطة طريق وُفقاً للأطر القانونية، إذ يُحقِّق به كلا البلدين أهدافهما المشتركة طويلة الأمد، وتكون هذه الخارطة بمنزلة حائط صد لأيِّ توترٍ، أو صدامٍ محتملٍ في المستقبل البعيد، بل تحوّل الطرفان من حالة التخاصم إلى حالة التنافس الاقتصادي، أو التعاون الاقتصادي الإستراتيجي المشترك، ففي الخطوة الأولى لرسم خطة الطريق المشترك بين بغداد وطهران يجب النظر ومراعاة الاحتياجات الخاصة لكلا الطرفين في المنطقة، وبطبيعة الحال أنَّ الحاجة الملحة للعراق هي الاستفادة من الخط التجاري لشط العرب، أمَّا حاجة إيران الملحة فهي توفير الرفاه الاقتصادي لخوزستان، وزيادة الدخل القومي، لذا من الممكن

2. https://qpss.atu.ac.ir/article_2321_be1488151e81ffdac760baf8384bf26.pdf

جداً توقيع اتفاقية تجارة حرة تضمن للعراق مرور السفن التجارية من جهة، ومن جهة أخرى تضمن لإيران منح امتياز خاص لعبور بضائعها بإنسيابية، وهنا تُشكّل تقاطع للمصالح المشتركة بشط العرب، وقد تتطور هذه التفاهات تدريجياً لتشمل بناء معامل، ومصانع مشتركة بجوار شط العرب، فضلاً عن إنشاء شركات تُعنى بالسياحة، ولجان تعنى بمجال البيعة. إذ يمكن أن يصبح هذا التشابك الاقتصادي أحد أهم معايير الاستقرار والأمن المستدامين في المنطقة.

أزمة إقليم كردستان

تُعدُّ أزمة كردستان العراق جديدة نسبياً بين العراق وإيران، وهي أزمة إستراتيجية عابرة للحكومات، وعائدة لتحرُّب الوضع السياسي للدولتين، واقعاً، كانت مسألة كردستان محلاً للمناقشات بصورة دائمية بين الجانبين، ومع وجود الحكومات العلمانية أو الإسلامية، ونظرتها للعمق الإستراتيجي الذي يترك الأثر الواضح على نوع الخلاف حول الإقليم. أمّا مستوى التقارب بين البلدين فكان متذبذباً على مر العصور، ففي عقد السبعينيات من القرن الماضي كان الكرد يمثّلون ورقة ضغط بيد طهران؛ من أجل دفع العراق إلى الرضوخ لحلحلة المشاكل الحدودية، في حين كان العراق ماضياً بتطوير قدراته عسكرياً واقتصادياً، فيما لم تحل المشكلة إلا عن طريق الجلوس والاتفاق مع شاه إيران، وإبان الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن المنصرم كان الكرد ورقة ضغط لكلا الطرفين، وهذا ما تكرّر في سنوات الحصار، ولكنّه كان أقل وطأة، لكن في أعقاب سقوط نظام البعث لا سيّما بعد فشل استفتاء الانفصال الذي أجرته حكومة الإقليم، اتفق الجانبان للمرة الأولى على الحد من التأثير الكردي سياسياً وعسكرياً؛ لمنع حصول أي انفصال مستقبلاً، والتخلّي عن الورقة الكردية للضغط على بعضهما بعضاً، وبطبيعة الحال يجب الالتفات إلى أنّ التذبذب في العلاقة خاضع للتغيرات السياسية الآنية، ويمكن الإشارة إلى ظهور حزب العمال الكردي، والذي هو خارج سيطرة الحزبين الكرديين الحاكمين في الإقليم، ليوحد معادلة جديدة للقوى الضاغطة على كردستان، وهذه المعادلة لم ترق للمستقلين من شيعة السلطة نوعاً ما بعد أحداث تشرين، إذ عدّوا الأمر بمنزلة تدخّل بالشأن الداخلي، ومع استياء بغداد من الاستفتاء الانفصالي الذي أجراه البرزاني²، إلا أنّها لا تحبّب تشكيل مجاميع خارج عن سيطرتها، وهذا ناجم من حاجة المستقلين للأصوات الكردية داخل قبة البرلمان؛ لتشكيل حقبة جديدة من السياسة العراقية.

3. <https://tinyurl.com/29bbtume> <https://tinyurl.com/27pebkqn>

يعيش الإقليم حالة معقّدة في العراق والمنطقة، كما شهد قطباه انشقاقاً داخلياً عميقاً عن طريق الاختلاف على ترشيح مرشّح رئاسة الجمهورية، ويرجع هذا الأمر إلى حجم الثقة الممنوحة لمسعود برزاني من قبل السيد مقتدى الصدر للدفع بحكومة الأغلبية الوطنية، وينبغي على الشيعة الالتفات إلى قضية الانفصال والتكتيك الذي سلكه الحزب الديمقراطي الكردستاني بترشيح شخصية معروفة بتطلّعها الانفصالي، واكتسابه القدرة لحزبه، وإضعاف الغريم الأزلي (الاتحاد الوطني)، ممّا سيضع الإستراتيجية العراقية تحت ضوء الخطر مستقبلاً.

من جهة أخرى؛ على إيران أن تدرك أنّ مجاميع مثل حزب العمال الكردستاني، ومع وجود خلافات لها مع تركيا، ومع أنّها تخدم مصالح إيران بتحالفها مع الحشد الشعبي فضلاً عن الضغط على البرزاني، ولكنّها في النهاية قوات انفصالية لها علاقات خاصة مع نظراء إيران في المنطقة كالإمارات، إذ تستطيع استخدام كل هذه الأجنداث ضد طهران في الوقت المناسب، لذا بات لزاماً على طهران وبغداد إدراك قضية كردستان بأنّها عابرة للحدود، وأنّها مرتبطة بأراضي كلا البلدين، وفي حال حدوث أي انفصال محتمل سيؤدي إلى تهديد أمني للطرف المقابل، وهذا لا يعني تجويزاً أو تبريراً للتدخل بشؤون دول الجوار الخاصة، كما أنّ دعم المجاميع المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة والمتجاوزة على أراضي الإقليم أمر مرفوض، إذ يجب احترام الإرادة العراقية بالتعامل مع القوى السياسية الموجودة داخل أراضيها، وتتم المساعدة فقط في ظل الإجماع الوطني، وطلب حكومي رسمي للمساعدة؛ بهدف السيطرة على وحدة الأراضي.

القوى الخارجة عن سيطرة الدولة

إنّ مسألة بعض الفصائل المسلحة الفاعلة في العراق -التي يعمل بعضها خارج سيطرة الحكومة- هي مسألة أنتجت مشكلتين، الأولى: مشكلة بين الحكومتين، والأخرى مشكلة بين الشعب العراقي والحكومة الإيرانية، وبالتأكيد فإنّ هذه المشكلة ليست قضية إستراتيجية بين العراق وإيران، ومن المستبعد أن تؤمن أية حكومة علمانية إيرانية بالتدخل العسكري ببلد جار مثل العراق، كما أنّ نوع الدعم الإيراني لكرد العراق وطبيعته يختلف كلياً عن الدعم المقدم للفصائل الموالية لإيران، فقد أوقفت حكومة الشاه دعمها للكرد بعد تحقيق أهدافها، لكن طبيعة ارتباط الفصائل المسلحة بإيران جاء عن طريق فكر الثورة الإسلامية ولها جنبه إيديولوجية.

فموضوع بعض من الفصائل المسلحة الذي عكس نظرة شعبية متشائمة إلى حدٍ ما حيال إيران، وتجلّت آثارها في نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في العراق. وعلى الرغم من أن هذه النظرة لا تنطبق على عموم الشارع العراقي، إلا أنه يمتلك من الوضوح والإجهار في الخطاب ما لا يمكن إنكاره، فبعد سقوط الموصل بيد القوى الإرهابية، وتشكيل فصائل الحشد الشعبي، وجدت الحكومة العراقية نفسها ملزمة بالحفاظ على وحدة الأرض والعرض والاعتماد على الفصائل المسلحة، والتي بدورها بذلت الدماء ونهضت بدور محوري لتحرير الأراضي من دنس «داعش» الإرهابي، إلا أن هناك انقسامات حصلت بمنظومة الحشد الشعبي، وكان القليل جداً ممن توقعوا تلك الانقسامات، إذ انقسم إلى حشد (ولائي)، و(تقليدي كلاسيكي)، و(مرجعي) أي: تابع للمرجعية، أمّا قوات الجناح الولائي فهي وليدة تداعيات «داعش»، ويعمل تحت أمره القيادة الإيرانية مباشرة، وأمّا الجناح الكلاسيكي (التقليدي) فلديه علاقات متينة مع إيران، ولكن مع الحفاظ على خطوطه الحمراء، ومع تناغم خطواته وقراراته مع السياسة الإيرانية؛ إلا أنه لا يأتمر بالأوامر الإيرانية، وأمّا جناح المرجعية فلديهم خط أحمر عريض وواضح مع إيران، وهو تابع للقوات المسلحة العراقية وجزء منها، وعلى ما يبدو -وبعد حادثة اغتيال الجنرال قاسم سليماني- وجدت الفصائل الكلاسيكية نفسها في موقف متأخر نسبياً في الأفعال قياساً بالفصائل الولائية، حتى أصبحت ردود أفعالهم أسرع من الإيرانيين أحياناً، ولا يعني هذا الأمر أن إيران في طريقها إلى تهدئة اللعب مع الجانب الأميركي، بل هي بحاجة إلى أجندات، وأدوات تتحكّم بحدة المواقف وتهدئتها متى شاءت، فضلاً عن أن هناك بعض النقط والمقار الرئيسة والمشخصة لدى الحشد الولائي، ولها قيادات معروفة، وفي حال حدوث أي صدام محتمل فستكون تحت مرمى النيران الأميركية أسهل من الأهداف الأخرى، وهذا ما سيكون بالضد من المصالح الإيرانية، ممّا دفعها إلى تشكيل مجموعات صغيرة، مجهزة بأحدث التقنيات من قبيل طائرات من دون طيار، وتمتلك الدقة في التصويب، والإيفاء بالهدف، وتجنّب الخسائر الفادحة.

واقعاً، تفتقر الوحدات المستحدثة للتمثيل السياسي في العراق، ممّا سيؤثّر على العلاقة بين طهران والولائيين شاءوا أم أبوا، لذا من الممكن أن تلجأ طهران إلى تشكيل قوى سياسية داخل المنظومة العراقية، وهذا أمر لا يخلو من الصعوبات والعراقيل؛ لأنّ الساحة السياسية العراقية مليئة بالتناقضات، ولكلّ حزبٍ أو حركة جمهورها الخاص، وليس من السهل فرض أيديولوجيات وتوجهات جديدة. تأخذ الانشقاقات الجديدة بين قوات الحشد كل يوم منحىً جديداً، ولكن الأمر الأهم لإيران هو مسألة الولاء المطلق والطاعة، ولا يخلو هذا الهدف من صعوبات جمة بطبيعة

الحال؛ لأنه يتأثر بالضرورة بالنسيج العشائري على سبيل المثال، فالوضع العشائري والتعددي لشيعة العراق هو عكس الوضع اللبناني، وعلى الجانب الذي ينتهج مثل هذه السياسة في الساحة العراقية أن يفكر باستمرار في رأب الصدع، ولملمة شمل القوى السياسية القبلية والمتشكلة حديثاً.

يجب - في هذه المرحلة - على كلا الجانبين إبداء المرونة؛ لتحقيق توافق سياسي مشترك، وبما أنّ جميع القوى السياسية في العراق تقريباً ترتبط بجهات خارجية لا يمكن العمل باستقلالية بنسبة (١٠٠٪)، وفي المقابل لا تستطيع إيران إسناد المهام إسناداً كاملاً للقوى السياسية داخل بلد معقد مثل العراق، وتجاهل مخاوفها الداخلية.

يكون تغيير المواقف السياسية سريعاً في العراق، بل يحوّل الحلفاء إلى أعداء ومنافسين؛ إذ ترى إيران نفسها - خصوصاً بعد انتخابات ٢٠٢١ - فاقدة للتقارب المتعارف عليه مع التيارات السياسية الشيعية، ويتضح ذلك من الرحلات العديدة التي قام بها العميد (قآني) إلى بغداد، فيما لا يبدو قادراً على رص الصفوف الشيعية كما كان يعمل الجنرال قاسم سلیماني، كما أنّ إيران بالوقت الحالي غير قادرة على الابتعاد عن كل القوى الموازية للحكومة، إلا أنّ الاستمرار بالاعتماد على الإستراتيجية السابقة قد يؤدي - أيضاً - إلى تفاقم المشاكل تدريجياً بين الشيعة، ولا يخفى أنّ غياب القيادة المركزية لبعض الشيء، وبعد حادثة اغتيال الجنرال قاسم سلیماني أوجد تلك العلاقة بعض القوى السياسية بطهران، ومن الواضح أنّ على طهران البدء تدريجياً بتوسيع تعاونها مع القوى السياسية الشيعية المستقلة، ولكن قبل استقرار العلاقات مع الغرب، لا يبدو أنّ طهران ستستغني عن حلفائها من القوى السياسية في العراق.

4. <https://www.reuters.com/world/middle-east/exclusive-tactical-shift-iran-grows-new-loyal-elite-among-iraqi-militias-2021-05-21/>

<https://tinyurl.com/25rnabe4>

<https://tinyurl.com/2b6hv9g4>

السياحة والتناقض التاريخي والثقافي

كانت السياحة إحدى أهم حلقات الوصل بين الشعبين مؤخراً، لا سيّما بعد سقوط نظام صدام، فالسياحة الإيرانية في العراق هي دينية، وتأتي لقصد زيارة المراقد المقدسة فقط، أمّا السياحة العراقية في إيران -وبالنظر للتطوّر الحاصل- فتأتي على نواحي، منها: السياحة الدينية، والعلاجية، والترفيهية، وأخيراً السياحة التجارية في محافظة خوزستان المحاذية لجنوب العراق.

إنّ التنوّع السياحي العراقي في إيران هو سلاح ذو حدين، فهو فرصة للارتقاء بالعلاقة بين الشعبين إلى مستوى من جهة، وتهديد بانحيارها من جهة أخرى، ومن الضروري الالتفات إلى هذا المطلب، والتمعّن به ملياً، إذ ما زالت أحداث الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها عالقة في أذهان كثير من الإيرانيين، فهناك كثير ممن لا يحبّ التبادل السياحي والتجاري، أو الاندماج المجتمعي بين البلدين، خصوصاً أنّ الذاكرة الإيرانية حاملة في طياتها التاريخية لكثير من الإرهابات، وتنتظر بعض الفئات المجتمعية الفرصة أو الأجواء المناسبة لإحياء تلك الذكريات مجدداً. ومن الجانب الآخر يرى الشباب من السيّاح العراقيين أنّ بعض المناطق في إيران هي متنفس مناسب للترفيه والراحة والاستجمام، لأنّها أكثر انفتاحاً، وهذا ما يفتقر له الشاب العراقي ببعض محافظات العراق التي يغلب عليها الطابع الديني والعشائري، وأصبح هذا النوع من السياحة موضوعاً ساخناً على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق بثّ بعض المقاطع المصوّرة والمخلّعة بواسطة هواتف بعض السيّاح العراقيين، ممّا أثار حفيظة الإيرانيين مرة أخرى، ممّا قد يسبّب موجة من الكراهية، والنفور ضد السيّاح العراقيين. لذا يتعيّن على الجهات الثقافية العراقية ولا سيّما الفرق العاملة بطهران كالملاحقة الثقافية و...، مراقبة الحركة السياحية مراقبة مكثّفة، وإرساء عملية تثقيف موسعة عن طريق رؤساء الحملات السياحية والمسؤولين الثقافيين والدبلوماسيين، وتوضيح المسائل التي تثير حفيظة الشعب الإيراني، من أجل الحد من التراشق الإعلامي السليبي؛ لأنّ موضوع السياحة اليوم يمثّل مشكلة عميقة لدى الشعبين، ومن الممكن أن يؤدّي إلى التنافر والتخاصم، لذا بات لزاماً على الجانبين بذل جهد مضاعف لمنع كل ما من شأنه أن يعكّر صفو الاجواء بين البلدين.

5. <https://tinyurl.com/2cdmf69h>